يحتاج الى زيادة الاستثمار الحكومي لتطوير بنيته التحتية

الأسماك .. قطاع واعد وثروة لا تنضب

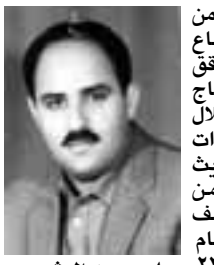

علي محمد البشيري

■.. بالرغم من أن قطاع الأسماك حقق زيادة في الانتاج والتصدير خلال السنوات الماضية حيث زاد الانتاج من نحو ١١٥ ألف طن في عام ١٩٩٧م الى ٢٢٨ ألف طن في عام ٢٠٠٣م والصادرات من ٢٨,٨ ألف طن الى ٦٣,٦ ألف طن في نفس الفترة، إلا أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي لازالت ضئيلة إذ انخفضت من ١,٣١٪ في عام ٢٠٠٢م الى ٠,٧٥٪ في عام ٢٠٠٣م وفقاً لبيانات التقرير التقييمي لاستراتيجية التخفيف من الفقر.

واذا كانت الخطط الحكومية تعول على هذا القطاع الاسهام الفاعل في رفع معدلات النمو وتحقيق الأمن الغذائي باعتباره من أبرز القطاعات الواعدة في البلاد، إلا أن هذا القطاع لازال يواجه العديد من العقبات التي تحد من نموه وتطوره من أبرزها تدني المخصصات الحكومية لوزارة الثروة السمكية، وخصوصاً في الجانب الاستثماري طوال العقد الماضي إذ لم يتجاوز مخصصات البرنامج الاستثماري خلال الخطة الخمسية الأولى سوى ٢٪ من اجمالي البرنامج الاستثماري للدولة.

كما أن الخطة الخمسية الثانية ٢٠٠١م - ٢٠٠٥م لم ترصد سوى ٤ مليارات ريال فقط للمشاريع السمكية مقارنة بمقترحات الوزارة البالغة نحو ٢٣ مليار ريال حيث بلغت نسبة الخفض ٨٣٪ وبالتالي فإن ما خُصص لهذا القطاع وفقاً لتقرير تقييمي قدم لمجلس الشورى عام ٢٠٠٢م لا يتجاوز ٠,٤٪ من اجمالي المشاريع المركزية الاستراتيجية في الخطة البالغة تريليون و١٥ مليار ريال خلال الأعوام ٢٠٠١م - ٢٠٠٥م.

أما ما تم تخصيصه في الموازنة العامة للدولة خلال عام ٢٠٠٤م فقد بلغ ٩٠٢ مليون ريال من اجمالي حجم البرنامج الاستثماري البالغ ١٨٩ مليار ريال.

وهذه الأرقام بلاشك تدل على التقصير الحكومي ازاء هذا القطاع الذي هو في أمسّ الحاجة الى زيادة النفقات الاستثمارية من أجل التوسع في البنية التحتية للقطاع السمكي نظراً لأهميتها في نشاط الاصطياد التقليدي والصناعي على حد سواء، مما يتطلب من الحكومة زيادة المخصصات المرصودة لهذا القطاع الهام.

كما يواجه هذا القطاع العديد من المشاكل المرتبطة بالاصطياد العشوائي الجائر وضعف الرقابة والتفتيش البحري وهذا أدى الى العبث المفرط بهذه الثروة وتدمير الأحياء البحرية، بل وتهديد المخزون السمكي بالنضوب، بالاضافة الى العقبات المرتبطة بالقوانين والتشريعات وبجودة المنتجات السمكية والبنى التحتية الخاصة بالتحضير والتعبئة والنقل والمختبرات الخاصة بمراقبة الجودة.

لقد أولت الخطط الحكومية «الخطة الخمسية، استراتيجية التخفيف من الفقر، رؤية اليمن الاستراتيجية «٢٠٢٥م» القطاع السمكي اهتماماً كبيراً وعولت عليه كثيراً الاسهام في النهوض الاقتصادي لليمن وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وذلك من خلال زيادة حجم الانتاج والتصدير والمساهمة في خلق فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر وتحقيق القيمة المضافة من خلال الأنشطة المرتبطة بالخدمات والانتاج والتصنيع والتسويق.

وأعتقد أن هذا القطاع قادر على تحقيق الأهداف والغايات المرسومة سواءً في الخطة الاستراتيجية اذا ما تم تقديم الدعم المالي والفني لهذا القطاع واعداد التشريعات التي تسهم في تنظيم استغلال هذه الثروة والحفاظ عليها ولما من شأنه تفعيل الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي في مختلف الأنشطة السمكية، خصوصاً وأن اليمن بلد بحري تمتد شواطئه لتصل الى ٢٥٠٠كم، كما أن البيئة البحرية تحوي أكثر من ٣٥٠ نوعاً من الأسماك والأحياء البحرية يتم استغلال ما يقارب ٥٠ - ٦٠ نوعاً منها فقط.

كما أن مساحة المسطحات المائية في الجمهورية اليمنية تصل الى أكثر من ٧٠٠ ألف كيلو متر مربع، الأمر الذي يعزز من أهمية الثروة السمكية خاصة في ظل التوقعات التي تشير الى أن امكانية اصطياد نحو ٤٥٠ ألف طن سنوياً دون الإضرار بالمخزون السمكي، وبالتالي فإن هذا القطاع يعد أحد القطاعات الاقتصادية الواعدة لتعزيز وتطور الاقتصاد الوطني خلال العقدين المقبلين، وهذا ما تؤكده الرؤية الاستراتيجية لليمن ٢٠٢٥م والتي تتوقع وصول الانتاج السمكي بحلول ٢٠٢٥م الى حوالي ٦٥٠ ألف طن بقيمة اجمالية ١,٢ مليار دولار ورفع كمية الصادرات من المنتجات السمكية والأحياء البحرية الى حوالي ٩٨ ألف طن بقيمة اجمالية ٤٢٠ مليون دولار.

وأخيراً.. فإن قطاع الأسماك يعد قطاعاً واعداً وثروة لا تنضب، وبالتالي فإن تعزيز دور هذا القطاع يتطلب كما ذكرنا سابقاً تقديم الدعم المالي والفني والتقني وذلك لتحديث البنى التحتية من أجل أن تقوم وزارة الثروة السمكية بواجباتها على أكمل وجه وتفعيل أدائها فيما يتعلق بحسن استغلال هذه الثروة وكذا تفعيل الرقابة البحرية وادخال التكنولوجيا المتطورة والملائمة وجذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية للاستثمار في هذا القطاع.

كما نأمل أن تمثل الخطوات التي تقوم بها وزارة الثروة السمكية فيما يتعلق بإعادة الهيكلة وتفعيل الرقابة البداية الصحيحة نحو تنمية القطاع السمكي.

رأي اقتصادي

الاصلاح الاقتصادي والانفتاح

أحمد البواب

□ .. يبذل اليمن والعالم العربي جهودا جبارة وهامة لانتهاج سياسات الاصلاح والانفتاح الاقتصاديين إلا أن هناك دولا عربية تبنت خططا وبرامج في هذا المجال منذ أوائل أو منتصف التسعينات ومن ضمنها بلادنا التي حققت نجاحات كبيرة تمثلت في العديد من الانجازات الاقتصادية والمالية والادارية والتي عادت بالنفع على مجتمعنا اليمني وهناك من سبق بالاصلاح والانفتاح أما بالنسبة لدول الخليج فقد كان التنفيذ الفعلي بعيدا عن الطموحات أو أن مفهوم الاصلاح والانفتاح اختلف في التطبيق عنه في التخطيط والتشريع فجاء هذا التطبيق غير كاف ولم تكن هناك في الكثير من الأحيان الجدية الكافية للسير ببرامج الاصلاح أو بعض هذه البرامج حتى النهاية المنشودة أو الجرأة لتحمل بعض نتائجها الاجتماعية السلبية على المدى القصير وجاءت خطوات الانفتاح والاصلاح مجزأة في التوقيت والتنفيذ بدلا من أن تكون متكاملة مما افقدها الكثير من الواقع والتأثير الايجابيين سواء على النشاط الاقتصادي المحلي أو في مجال تشجيع الاستثمار الاجنبي ، ولم تكن هناك حتى الآن مثابرة على خطط الاصلاح والتحول الهيكلي التي تتطلب بالضرورة مرحلة غير قليلة من الزمن لتأتي بالنتائج المطلوبة.

وبشكل عام يمكن القول أن استجابة القطاع الخاص المحلي والاستثمار الاجنبي لمشاريع الاصلاح والانفتاح الاقتصاديين في بلدنا وعالمنا العربي لم تزل محدودة خصوصا من حيث تأثيرها على النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل الجديدة فالتقلبات المستمرة مثلا في نسبة النمو والحركة الاقتصادية في معظم الدول الخليجية تظهر أن القطاع الخاص لايزال بعيدا عن تسلم زمام المبادرة في اقتصاديات هذه الدول وأنه غير قادر أو غير مستعد حتى الآن لتعويض أي انخفاض في الانفاق العام بزيادة مماثلة في الانفاق الاستثماري الخاص.

وقد جاءت العديد من المؤتمرات الاقليمية الخليجية لدراسة هذه الظاهرة للخروج برؤى جادة وعملية للدفع والنهوض المؤملين ويبقى القول في النهاية وباختصار أن الاستحقاقات الاقتصادية الداهمة التي تواجه العالم العربي اليوم تفرض عليه إعادة عاجلة في السياسات الاقتصادية والتنموية بشكل عام وبرامج الاصلاح والانفتاح الاقتصاديين بشكل خاص يؤدي إلى تسريع تنفيذ هذه البرامج وتحقيق التطبيق السليم والجريء لها والتركيز على نوعية النمو الذي يخدم اغراض التحديث والعصرنة في المجالات كافة وبالتحديد فإن المرحلة المقبلة تقتضي تنفيذا متكاملا لسياسات الاصلاح الهيكلي واجراءات الانفتاح الاقتصادي التي تسهم في تحقيق هذا الاصلاح كما تقضي الجرأة في التنفيذ والممارسة والتغلب على الصعوبات التي تعترض هذه المسيرة التنموية.

في ختام ورشة العمل الخاصة حول الاستراتيجية والبرنامج الاستثماري لقطاع المياه..

الدعوة الى تكوين آلية تمويلية خاصة بالمياه وتحديث الدراسات والخرائط الهيدروجيولوجية

كتب/ أحمد الأسد

■.. دعا المشاركون في ورشة العمل الخاصة بالاستراتيجية والبرنامج الوطني الاستثماري في قطاع المياه التي اختتمت أمس الى ضرورة تكوين آلية تمويلية خاصة بالمياه تستقطب التمويلات الأجنبية لهذا القطاع، المنح والقروض ويتم من خلالها تنسيق المشروعات وتوجيهها وازالة التشوهات في التمويلات المخصصة للقطاعات الفرعية، وكذلك أهمية تفعيل قانون المياه خاصة فيما يتعلق بالحفر العشوائي والتخطيط المائي والمراقبة المائية.

مؤكدين على أهمية تقديم وزارة المياه والبيئة الاستراتيجية والبرنامج الاستثماري للأعوام ٢٠٠٥م - ٢٠٠٩م الى مجلس الوزراء لاعتمادها وتوفير التمويلات الاضافية المطلوبة والعمل على أن يستفيد قطاع المياه من اختيار اليمن لتكون من بين الدول الثمان المشاركة في مشروع الألفية.

كما أكدوا على قيام وزارة المياه والبيئة بالتعاون مع وزارة النفط والثروات المعدنية بتحديث الدراسات والخرائط الهيدروجيولوجية التي كانت قد أعدت قبل الوحدة من خلال المشروع اليمني المشترك، وكذا التنسيق مع وزارة المالية (مصلحة الجمارك) لضبط دخول حفارات الآبار الى اليمن والتعاون مع الجهات الأخرى لتنظيم حركتها استناداً الى قانون المياه وقرارات مجلس الوزراء ذات العلاقة، وأن تقوم وزارة المياه باجراء الدراسات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة بالنسبة لموضوع القات وأن تقوم بالتشاور مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الزراعة والري بعرض النتائج على مجلس الوزراء لاتخاذ القرارات اللازمة.

وأكدت التوصيات على ضرورة مواصلة الجهود لتحسين أوضاع الكار الفني والاداري في القطاع على أن يتخذ مجلس الوزراء القرار المناسب في هذا الصدد والتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي من خلال دراسات الأثر البيئي ولجعل كثافة استخدام المياه المؤشر الرئيسي لتوجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية عموماً والعمل على ترشيد استخدام المياه في الري والقات والسدود بالتنسيق مع الجهات المعنية.

مؤكدين على أهمية تنفيذ توصية مجلس النواب بأن يعلن عام ٢٠٠٥م عاماً للمياه وأن تتخذ الوزارة الاجراءات اللازمة بصدد ذلك، وأن تقوم وزارة المياه بمراجعة وتحديث الدراسات السابقة حول التحلية واتخاذ اللازم في هذا المجال.

اقرار تنفيذ عدد من السدود والخزانات لتغذية الاحواض المائية بمحافظة إب

■.. إب /سبأ

ناقش الاجتماع الموسع الذي عقد أمس بمحافظة آب برئاسة الاخ حسن سويد وزير الزراعة والري وبحضور الاخ علي بن علي القيسي محافظ المحافظة و عدد من المسئولين في الوزارة و قيادة المحافظة والسلطة المحلية و صندوق تشجيع الانتاج الزراعي والسمكي والاتحاد التعاوني الزراعي الموضوعات المتعلقة بالنشاط الزراعي بالمحافظة ٠ وسير تنفيذ المشاريع في هذا القطاع ٠

وفي الاجتماع استعرض الاخ المحافظ المتطلبات الملحة من المشاريع الزراعية في المحافظة وعلى وجه الخصوص أنشاء عدد من الحواجز المائية والسدود في ضواحي مدينة أب لتغذية الحوض المائي الذي بدأت المياه فيه بالنضوب نتيجة الاستهلاك المتزايد للمياه وحالة الجفاف التي تعرضت لها المنطقة في السنوات الاخيرة و بناء عدد من الحواجز المائية في المديريات المحرومة ٠

كما تم استعراض تقرير من الاخوين محمد المجاهد مدير عام مكتب الزراعة وفيصل القفاز رئيس فرع الاتحاد التعاون الزراعي حول مستوى الانجاز في تنفيذ المشاريع الزراعية بالمحافظة وجوانب التعثر في بعض المشاريع ٠ وأجراءات الحد من الاستخدام العشوائي للمياه ٠

وقرر الاجتماع البدء ببناء عدد من السدود والخزانات المائية لتغذية الاحواض المائية في كل من آب وجبلة والسحول وتأهيل مزرعة رباط القلعة بمديرية يريم والمعالجة المناسبة للمشاريع المتعثرة في مختلف المديريات ٠

قروض للمشاريع الخدمية للنساء بعدن

■.. عدن/ سبأ

منحت جمعية المرأة للتنمية المستدامة بعدن أمس / ٦٣/ أمراة قروضاً قدرت قدرت بحولي مليونا و ٩٦٠ الف ريال ٠

وأفادت الاخت/ اسمهان القياطي / نائبة رئيس الجمعية لوكالة الانباء اليمنية/ سبأ/ أن القروض وزعت لفئات جديدة من النساء للاستفادة منها في أقامة عدد من المشاريع الخدماتية لتحسين أوضاعهن الاجتماعية ٠

التوقيع على اتفاقية لمكافحة الجراد بين وزارة الزراعة ومنظمة الاغذية

■..صنعاء/ سبأ

وقع أمس بصنعاء على اتفاقية لدعم الادارة العامة لوقاية النبات٠

في مجال مراقبة ومكافحة الجراد الصحراوي بين وزارة الزراعة والري ومنظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة ٠

تقدم بموجبها منظمة الاغذية٠ لبلادنا كمية من مستلزمات مكافحة الجراد الصحراوي وتوفير اجهزة نقل المعلومات الخاصة بالجراد وسيارة مجهزة باليات المكافحة اللازمة ٠

وقع الاتفاقية٠ المهندس عبد الملك العرشي وكيل وزارة الزراعة والري والدكتور هاشم الشامي الممثل المقيم للمنظمة بصنعاء ٠ حضر التوقيع٠

الاخوة صالح مثني وكيل الوزارة المساعد للشئون الزراعية وعبد الملك الثور مدير عام التخطيط وعباس عبد المغني مدير عام وقاية النبات وعبده فارع الرميح مدير مركز مكافحة الجراد ٠